**المحاضرة الخامسة :**

**الفصل الأول -النفقات العامة**

لقد لعبت الافكار الاقتصادية دورا كبيرا في تحديد مفهوم ودور النفقات ولابد من اشارة سريعة للفكر الاقتصادي الذي كان سائداً في معظم دول أوربا خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين وصولا إلى أزمة الكساد الأعظم قبل تحديد مفهوم النفقات العامة ، ان الفكر التقليدي أو الفكر الكلاسيكي ، هو الفكر الذي يقوم على أساس إعطاء الحرية للأفراد في أداء الأنشطة الاقتصادية دون تدخل الدول فالشعار الأساس **(دعه يعمل دعه يمر)** ، ويتحدث آدم سمث عن يد خفية هي التي تحرك الاقتصاد تلقائياً ، بل يقول آدم سمث انه حيثما وضعت الدولة يدها على نشاط اقتصادي معين أصيب ذلك النشاط بالشلل التام ، لهذا دعى الكلاسيك إلى ضرورة عدم تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وعلى هذا الأساس سميت الدولة الحيادية من قبل الكلاسيك . غير ان التساؤل الاهم الذي يبرز في هذا المجال وعلى وفق راي الكلاسيك هو هل ان الدولة لاتمارس او تأخذ اي دور في الحياة الاقتصادية والسياسية ؟

الاجابة تكون بالنفي اذ تناط مهام عدة للدولة من قبل الكلاسيك كالأمن والقضاء والدفاع .

ماعدا ذلك لا يحق للدولة ان تسهم بأي نشاط آخر ومن هذا المنطلق أيضا أطلق الكلاسيك على الدولة اسم الدولة الحارسة . ويتبع الراي اعلاه اي ان الدولة الحارسة ذات الوظائف المحدودة عندها يكون الانفاق العام تبعا لهذا الامر ايضا محدودا ونتيجة لذلك تكون الإيرادات العامة اللازمة لتمويل النفقات العامة قليلة أيضاً ، بل ان الكلاسيك لا يحبذون الا جمع الإيرادات العامة وبخاصة الضرائب على قدر النفقات العامة ، إذن النتيجة هي ان الموازنة العامة تكون متوازنة لان الإيرادات تساوي النفقات .

استمر هذا الوضع حتى أزمة الكساد الأعظم 1929-1933 وتمخض عن ذلك ان كثير نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، ولم تعد الدولة حيادية بل تدخلية ، ولم تعد الدولة حارسة فقط بل أصبحت لها نشاطات اقتصادية واجتماعية ، ونتيجة لهذه السياسة التدخلية ارتفعت النفقات العامة بصورة كبيرة وازدادت الإيرادات العامة تبعاً لذلك ولم تعد الموازنة بالضرورة ، إذ من الممكن ان تكون النفقات العامة اكبر من الإيرادات العامة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ومن الممكن أيضاً ان تكون الإيرادات العامة اكبر من النفقات العامة لتحقيق أهداف اقتصادية أخرى .

وعلى قدر تعلق الأمر بموضوعنا الحالي فان المالية الحديثة شهدت اتساعاً كبيراً في موضوع النفقات العامة بعد ان خرجت الدولة عن حيادها وبمساعدة العوامل التالية :

1. لم تبق النفقات العامة مقتصرة على تمويل وظائف الدولة التقليدية (الدفاع ، الأمن ، العدل) ، وإنما أصبحت من أهم أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية بعد ان تغير شكل الدولة الاقتصادي وحجمها بالإضافة إلى دورها الاجتماعي وما يترتب من التزامات سياسية .
2. اتسمت الزيادة في النفقات العامة بالاستمرار حيث باتت تشكل نسبة مهمة من الدخل القومي .
3. القبول الاجتماعي لاتساع فرص الإيرادات العامة بحيث يشمل المجالين الاقتصادي والاجتماعي ولا يقتصر على نطاق تمويل النفقات العامة .

بعد المقدمة اعلاه لابد لنا من

**تعريف النفقات العامة :** النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام .

**كما تعرف ايضا بانها عبارة عن مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام في سبيل تحقيق المنافع [العامة](http://forum.tawwat.com/showthread.php?t=9229)**

**عناصر النفقة العامة (صفات النفقة العامة)**

1. النفقة العامة مبلغ نقدي : معنى ذلك ان العنصر الأساس فيما يتعلق بالنفقات العامة هو استخدام النقود والدولة تتجه نفقاتها في ثلاثة اوجه رئيسية هي :
2. الإنفاق الجاري أي الإنفاق الاستهلاكي من قبل الدولة اللازم لتسيير الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية .
3. الإنفاق الاستثماري في بناء المؤسسات والمنشآت وغيرها من العمران
4. الإعانات التي تقدمها الدولة سواء كانت إلى الأشخاص الطبيعية أو الأشخاص المعنوية .

ان النفقات الثلاث اعلاه يجب ان تكون جميعها نقدية ولايمكن ان تتخذ صورة عينية والا خرجت عن تصنيف وصور النفقات العامة ، وتبعا لذلك فأن الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة هي نقدية ايضا وهذا من الاسباب التي تجعل من النفقات العامة مبلغاً نقدياً ، كما ان التعامل النقدي يجعل من النفقات والإيرادات خاضعة لرقابة الدولة اذ تكون لغة الارقام والمحاسبة هي الشاخصة في عملية الرقابة خلاف مالو كانت المراقبة على الايرادات والنفقات العينية التي تتسم بالصعوبة , فان الصفة النقدية للنفقات والإيرادات يسهل من الرقابة عليها.

1. النفقة العامة تصدر عن الدولة أو إحدى هيئاتها : قد تكون الدولة هنا دولة موحدة أو اتحادية المهم ان تكون النفقة صادرة من مؤسسة تشكل جزءاً من الاقتصاد العام أو السلطة العامة وان تتمتع بشخصية معنوية والامر يختلف من دولة إلى أخرى ، في دول نلاحظ ان المجالس المحلية مثل مجالس الشعب تعطى صلاحيات لاصدار النفقات ، وفي دول أخرى قد تعطى هذه السلطة إلى دويلات ، والتبرير القانوني في اعطاء هذه السلطة إلى الدولة هو ان الدولة لها السلطة في إنفاق المال العام عبر شخصياتها ، إذا قام احد الأشخاص ببناء مستشفى هل هذا البناء لتحقيق النفع العام ؟ الجواب نعم ، وهل هذا الإنفاق هو إنفاق عام أو خاص ؟ الجواب إنفاق خاص لان الدولة ليست هي المنفقة ، اخيراً فيما يتعلق بهذه الفقرة فان فرنسا لها وجهة نظر خاصة فهي ترى ان قيام الدولة ببناء مشاريع انتاجية أو اقتصادية هدفها الربح أي ان الدولة متشابهة تماماً مع القطاع الخاص أو الافراد ، في هكذا حال تعتبر فرنسا هذا الإنفاق من قبيل الإنفاق الخاص ونحن نخالف فرنسا هنا فان الإنفاق هنا هو إنفاق عام مادام صادر عن الدولة .
2. ان هدف النفقة العامة هو تحقيق نفع عام : نقصد بالنفع العام هو النفع الذي يعود على عامة المجتمع ، لكن لماذا يجب ان يكون هدف النفقة العامة هو تحقيق النفع العام ؟ الجواب : هو ان الدولة يجب ان تساوي بين الافراد في شمولهم بالنفع العام مقابل فرضها للضرائب على الافراد هذا لا يعني ان الأفراد متساوون في الضرائب المفروضة عليهم بل ان الضرائب تفرض على الأفراد كلا حسب دخله ، وعلى قدر تعلق الأمر بهذا الموضوع بما ان الافراد متساوون في تحمل الأعباء العامة وبخاصة الضرائب لذلك فمن المنطقي التمتع بنفس القدر من المنفعة الذي يعود عليهم من هذه الأعباء .

اشارت المحاضرة المتقدمة الى مفهوم النفقة العامة ودور الافكار الاقتصادية السائدة في التاثير عليها من حيث السعة والضيق ووجدنا ان الدولة المتدخلة بالنشاط الافتصادي تتسع نفقاتها تبعا لهذا التدخل وتكون امام موازنة مالية غير متوازنة اذ قد يفوق جانب النفقات جانب الايرادات او بالعكس على النحو الذي سنراه في محاضرات قادمة ان شاءالله تعالى كما استوقفتنا مسألة هامة وهي عناصر او صفات النفقة العامة التي تميزها عن النفقة الخاصة .